

## استغلال باب التجارة الخارجية كمنفذ لتهرب العملة الصعبة

## -دراسة حالة الجزائر-

## Exploiting the access of foreign trade as an outlet for smuggling hard currency

## -Algeria case study-

\* نظيرة قلادي<sup>1</sup>، رابح ديلمي<sup>2</sup><sup>1</sup> جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - (الجزائر)، مخبر المحاسبة المالية، الجباية والتأمين، [kladi.nadira@univ-oeb.dz](mailto:kladi.nadira@univ-oeb.dz)<sup>2</sup> جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - (الجزائر)، مخبر المحاسبة المالية، الجباية والتأمين، [dilmi.rabah@univ-oeb.dz](mailto:dilmi.rabah@univ-oeb.dz)

تاريخ الاستلام: 2023/05/13

تاريخ القبول: 2023/09/16

تاريخ النشر: 2023/12/31

## ملخص:

تختلف أهداف المتعاملين الاقتصاديين في ميدان التجارة الخارجية من مستوردين ومصدرين حسب نية كل متعامل في هذا المجال، فمنهم من يتعامل بنية تجارية محضة ومنهم من يتعامل بنية التجارة الخارجية لتغطية النية الحقيقية وهي تهريب العملة الصعبة من الداخل الى الخارج، مستغلين بذلك الثغرات القانونية في هذا المجال. هدفت هذه الدراسة لمعرفة كيفية استغلال عمليات التجارة الخارجية من أجل تهريب العملة الأجنبية في الجزائر، ومن أهم النتائج التي تم التوصل لها، أنه ينبغي على المسؤولين سن قوانين واتخاذ قرارات تتعلق بغلق هذه الثغرات والتشديد في عمليات الرقابة على المتعاملين في ميدان التجارة الخارجية ومن ثم التصدي لهذا النزيف الذي يهدد احتياطي العملة الصعبة في الجزائر، وهذا بمعىة ورعاية المؤسسات المصرفية والمالية المسؤولة عن هذا القطاع ووصولاً إلى الأجهزة المكلفة برقابة وتنظيم التجارة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، احتياطي العملة الصعبة، تهريب العملة، فواتير الاستيراد والتصدير.

تصنيف JEL: P45; F41; E44; F31.

## Abstract:

In the field of foreign trade, the objectives of economic operators differ from importers and exporters according to the intention of each agent in this field. Some of them deal with a purely commercial intention and some other exploit the legal loopholes in this field to cover their true goal, which is smuggling hard currency from home and abroad. Therefore, the aim of the study is to know how to exploit foreign trade operations in order to smuggle foreign currency in Algeria. One of the most important results reached is that officials must enact laws and take decisions related to closing these loopholes and tightening control over foreign trade dealers, and then addressing this problem that absorbs and threatens the hard currency reserves in Algeria to the point of danger.

**Key words:** Foreign trade, hard currency reserves, currency smuggling, import and export invoices.

**Classification JEL:** P45; F41; E44; F31.

\* المؤلف المرسل

مقدمة:

يفضل معظم أصحاب رؤوس الأموال في الجزائر استثمار أموالهم في ميدان التجارة الخارجية وذلك لتحقيق أرباح ضخمة من وراء ممارستها لهذا النشاط متبعين جميع الطرق المسموحة وفي بعض الحالات حتى الممنوعة منها لممارسة التجارة الخارجية. فبعد ولوجهم لهذا النشاط والتعمق في خباياه إلى درجة الفقه فيه يميل بعض المتعاملين لاستغلال بعض الثغرات للانحراف عن المسار الحقيقي لهذا النشاط بممارسة أعمال أخرى مخالفة للقانون التجاري، وعلى رأسها نجد استغلال نشاط التجارة الخارجية لتهرب العملة الصعبة من الداخل إلى الخارج، خاصة في الدول النامية التي تفتقد للمؤسسات المالية والمصرفية والأجهزة الرقابية التي تسهر على تنظيم ورقابة العمليات التجارية التي تتم مع الخارج بشتى أنواعها. وتعتبر الجزائر من بين الدول التي يستغل فيها باب التجارة الخارجية كمنفذ رئيسي لتسريب ونهب احتياطي العملة الصعبة وذلك عبر التضليل والتزييف في فواتير الشراء والبيع المعتمدة في مجال التصدير والاستيراد سواء كانت شكلية (Facture proformat) في بدايتها أو فواتير نهائية (Facture commerciale définitive).

يلعب احتياطي العملة الصعبة دور هام في قياس قوة الاقتصاد للدول سواء كانت متقدمة أو نامية، لذلك تسعى جاهدة إلى تكوين الاحتياطات الأجنبية من أجل ضمان استمرار عملية التنمية الاقتصادية لمختلف القطاعات فيها، كما أنها تشكل أداة فعالة لتحقيق التوازن المالي.

تسعى الجزائر إلى حماية هذه الثروة من مختلف محاولات تهريب ونهب العملة الصعبة، والتي انتشرت في الفترة الأخيرة على نطاق واسع، إذ بينت بعض الإحصائيات تفاقم هذه الظاهرة إلى درجة دفعت بعض المسؤولين بالمطالبة بالتوجه نحو المديونية الخارجية، وعلى هذا الأساس تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة في:

كيف يمكن للتجارة الخارجية أن تستعمل من طرف بعض المتعاملين الاقتصاديين كوسيلة لتهريب العملة الأجنبية في

الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة والالمام بمختلف جوانب الموضوع، ارتأينا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

- ما هو مفهوم التجارة الخارجية وكيف تطورت التجارة الخارجية بالجزائر؟
- كيف يتم تهريب العملة الأجنبية من خلال التجارة الخارجية بالجزائر؟
- وما هي أشكال تهريب العملة الأجنبية الى الخارج؟
- ما هي طرق استغلال العملة المهربة في التهريب من الرسوم الجمركية والتهريب الضريبي؟
- ماهي الأطر القانونية التي حددتها الدولة الجزائرية للحد من ظاهرة تهريب العملة الصعبة عن طريق التجارة الخارجية؟
- ما هي الآثار التي يحدثها تهريب العملة الأجنبية على الاقتصاد الجزائري؟

الفرضية الرئيسية للدراسة:

يتم استغلال التجارة الخارجية من طرف بعض المتعاملين الاقتصاديين لتهريب العملة الأجنبية في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في تناول أحد الظواهر التي أصبحت تهدد الاقتصاد الجزائري بشكل مباشر، وهي ظاهرة تهريب العملة الأجنبية، من خلال استغلال باب التجارة الخارجية.

#### هدف الدراسة:

تمثل هدف الدراسة في التعرف على مختلف الطرق التي يتم استغلالها في التجارة الخارجية لتهريب العملة الأجنبية في الخارج، بالإضافة الى التعرف على الآثار التي تحدثها هذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري. كونها تمس بشكل مباشر احتياطي العملة الصعبة في الجزائر.

#### منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة، تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي وذلك من خلال وصف متغيرات الدراسة وهما التجارة الخارجية في الجزائر والعملة الأجنبية، كما تم تحليل بعض المؤشرات منها مؤشر تطور حجم الديون الخارجية للجزائر، الميزان التجاري للجزائر بين سنتي 2019-2022.

#### المحور الأول: مفهوم التجارة الخارجية:

حظي مفهوم التجارة الخارجية باهتمام كبير منذ مطلع القرن العشرين، وذلك لعدة أسباب منها التطور التكنولوجي، حيث تعتبر أحد أهم محددات النمو الاقتصادي، ولتحقيق الرفاهية للأفراد من أجل بلوغ مستويات متقدمة من التنمية الاقتصادية (أيس أبو خضير، عبد الله صوفان، 2002، صفحة 13).

#### أولاً: تعريف التجارة الخارجية:

تعددت التعاريف التي أدرجها الباحثين في مجال التجارة الخارجية والدولية، وذلك حسب الهدف من كل دراسة. يُطلق الاقتصاديون على المعنى الضيق مصطلح "التجارة الخارجية" وعلى المعنى الواسع مصطلح "التجارة الدولية" (خالد أحمد علي محمود، 2019).

بداية عُرفت التجارة الخارجية على أنها "تُمثل صور العلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل للسلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات" (وجدي محمود حسين، 1984، صفحة 03).

المفهوم العام للتجارة الخارجية هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والخدمات، والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة (جمال جويدان الجمل، 2010، صفحة 11).

ويمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها "عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول، وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي، كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد (عطا الله علي الزبون، 2019، صفحة 09).

من خلال ما تم تقديمه من تعاريف حول مفهوم التجارة الخارجية نجد أن وجهات نظر الباحثين تتفق حول كون التجارة الخارجية هي حركة للمعاملات التجارية بين الدول والتي تتضمن حركة رؤوس الأموال، السلع والخدمات، أو الأفراد، ويطلق عليها عدة تسميات (التجارة الخارجية، أو التجارة الدولية أو التجارة الإقليمية)، وهي تتألف من الواردات والصادرات والمشاريع.

وقد ذكر (مجمدي محمود شهاب وآخرون، 1998، صفحة 19) أن التجارة الخارجية هي "عملية تبادل السلع ماديا عبر الحدود السياسية للدولة، إما داخلة إليها وتسمى "الواردات" أو خارجة منها وتسمى "الصادرات"، كما تأخذ أيضا شكل خدمات تؤدي من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى، وتسمى الخدمات التي تؤدي للغير بـ "الصادرات غير المنظورة"، وتسمى الخدمات التي يتم تلقيها من الغير بـ "الواردات غير المنظورة".

وقد تم الاهتمام بالتجارة الخارجية منذ عقود بدافع الحاجة إليها ووضعت النظريات المفسرة لعملية التجارة الدولية، كما أصبحت من المقاييس المهمة التي يمكن من خلالها وضع تصور عن تقدم أو تأخر الدولة (عطا الله علي الزبون، 2019، صفحة 09)، لذلك فإن تدني معدلات التجارة الخارجية وتقييدها هو نتيجة لتدني النمو الاقتصادي في البلد.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية:

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في المجالات التالية:

### 1- المجال الاقتصادي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاقتصادي إلى تحقيق ما يلي: (خالد أحمد علي محمود، 2019، صفحة 14)

- تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي؛
- تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة مبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه؛
- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي، وهذا ما سيؤثر على زيادة جلب الاستثمارات وبناء المصانع وإنشاء البنية خاصة في الدول النامية؛
- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانات الإنتاجية المتاحة؛
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصادات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة؛
- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب.

### 2- المجال الاجتماعي:

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي الى تحقيق ما يلي: (خالد أحمد علي محمود، 2019، الصفحات 14-15)

- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك؛
- تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغيير في البنية الاقتصادية؛
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات؛

-دراسة حالة الجزائر-

- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبياً؛
- التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية.

**3- المجال السياسي:**

تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي:(خالد أحمد علي محمود، 2019، صفحة 14)

- تعزيز البنى الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل وأحسن ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا؛
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها؛
- العولمة السياسية التي تسعى إلى إزالة الحدود وتقصير المسافات، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة، وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود.

**المحور الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر:**

تعتبر التجارة الخارجية محرك النمو الاقتصادي لأي دولة، فهي تربط الدولة مع العالم الخارجي من خلال تصدير الإنتاج عبر الأسواق الخارجية، وبهذا فهو يؤثر على حجم الإنتاج، وتعمل على تغطية الاحتياجات المحلية، ويمكن الدورة الاقتصادية من الاستمرار. ومن أهم خصائص التجارة الخارجية تحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي انتهجت سياسات الإصلاح الاقتصادي، بهدف تنمية الاقتصاد الوطني وتشجيع عملية التبادل التجاري لتنمية الاقتصاد الوطني (السبي وسيلة، زعرور نعيمة، 2018).

**أولاً: تطور التجارة الخارجية:**

يمكن أن نلخص تطور التجارة الخارجية في الجزائر من خلال المراحل الموضحة في الجدول:

**جدول رقم(01) : تطور التجارة الخارجية بالجزائر**

تميزت هذه الفترة بشكل أساسي بتأميم القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الجزائري	(1978-1962) الاقتصاد المخطط
بدأت إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في الثمانينات في أعقاب صدمة النفط عام 1986 (انخفاض أسعار النفط) التي أدت إلى أزمة اقتصادية، مما أدى ذلك إلى ظهور الاختلالات الهيكلية للاقتصاد.	(1987-1979) إعادة الهيكلة
تسبب الانخفاض في أسعار النفط في منتصف عام 1985 في تداعيات اجتماعية واقتصادية سلبية للبلاد، مما دفع السلطات إلى طلب المساعدة المالية من صندوق النقد الدولي (إعادة جدولة الديون الخارجية)، والتي كانت مشروطة بالإصلاحات الاقتصادية، قامت الجزائر بتنفيذها خلال هذه الفترة، وقد تم تسديد الديون بواسطة 80% من احتياطي العملة الأجنبية في الجزائر، وقد تدهور الوضع المالي للشركات العامة بشكل كبير، وبدأت الحكومة بعملية الخصخصة والإصلاحات الاقتصادية لتحرير اقتصاد البلاد.	(1993-1988) الخصخصة
منذ عام 1994 بدأ الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق من خلال خصخصة الشركات المملوكة للدولة، وتم	(2015-1994)

<p>تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتحرير التجارة الخارجية والأسعار، وإعادة جدولة الديون الخارجية، خلال هذه الفترة من اندماج في اقتصاد السوق لا يزال الاقتصاد الجزائري غير صناعي، حيث يمثل القطاع الصناعي 5% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يمثل قطاع الخدمات والتجارة 83% من الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل تصدير المحروقات حوالي 95% من الإيرادات الخارجية وحوالي 60% من ميزانية الجزائر.</p>	<p>الانتقال إلى اقتصاد السوق</p>
<p>منذ صيف 2014، أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض كبير في الضريبة على النفط، مما أدى إلى عجز في الميزانية، وأدى إلى عجز الميزان التجاري مع عدم تخفيض في الواردات وهذا أدى إلى انخفاض الاحتياطات الأجنبية من 114 مليار دولار أمريكي منذ عام 2014 إلى حوالي 62 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2019، وفي سياستها الاقتصادية تحاول الجزائر تعزيز القطاع الصناعي وتنويع الاقتصاد من خلال تحريك وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتلك العاملة في القطاع الخاص المحلية والأجنبية، لاحظت شركة Oxford Business Group (OGB) الاستشارية جهود الجزائر في دعم وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد ذكرت ذلك في تقريرها عن الجزائر لعام 2017، ولذلك تسعى الجزائر إلى الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لخلق مناخ أعمال يتميز بقواعد الشفافية والمنافسة.</p>	<p>(2015-2019)</p>

**Source : (Economic Environment)**

إن تبني الجزائر قرار فتح التجارة الخارجية لتحقيق التكامل والدخول للاقتصاد العالمي، ألزم عليها القيام بإصلاحات اقتصادية بموجب اتفاقات التجارة الدولية، وقد تحقق تحرير التجارة الخارجية منذ عام 1994 وذلك بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وإزالة جميع الحواجز غير الجمركية، وتسهيل التعريفات الجمركية وإزالة البعض منها إلى غير ذلك من التسهيلات، مع الإشارة إلى أن صادرات الجزائر من النفط لا تزال تمثل الجزء الأكبر، حيث بلغت الصادرات غير النفطية حوالي 2,6 مليار دولار أمريكي عام 2019، في حين بلغت نهاية 2021 ما يقارب 5 مليار دولار و بلغت سنة 2022 حوالي 7 مليار دولار وبارتفاع قدره 30% (وكالة الأنباء الجزائرية)، وتتضمن الصادرات عام 2019 ما يلي: (Economic Environment)

- 1,95 مليار دولار للمنتجات نصف مصنعة؛
- 408 مليون دولار للمواد الغذائية؛
- 83 مليون دولار للسلع الصناعية؛
- 96 مليون دولار للمنتجات الإجمالية.

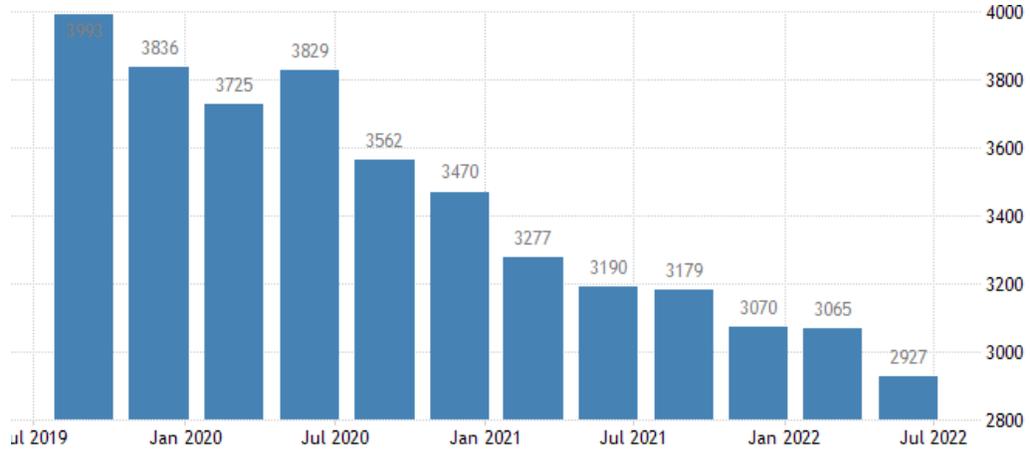
وفي جانب التمويل والعملية، فإنه منذ انهيار أسعار النفط سنة 1986، بدأت الدولة في تحرير القطاع المصرفي، وأنشأت وفقا لذلك العديد من البنوك الخاصة، وتتمركز الأنشطة النقدية والمصرفية للسلطات العامة لدى بنك الجزائر، بمساعدة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد بذلت الجزائر جهودا كبيرة في تحسين الأوضاع المالية للبلد، مما أدى إلى تخفيض ديونها الخارجية نهاية التسعينات، فبعد الزيادة في أسعار النفط، نمت الاحتياطات الأجنبية للجزائر بشكل كبير، من 5 مليار دولار سنة 1999 إلأكثر من 110 مليار دولار سنة 2007 وأكثر من 200 مليار دولار سنة 2012، ومع ذلك انخفض احتياطي النقد الأجنبي بعد انخفاض أسعار النفط إلى 105 مليار في 2017، و72 مليار في 2019، و62 مليار في نهاية سنة 2019. (Economic Environment)

**ثانيا: تطور حجم الديون الخارجية:**

من جانب الديون الخارجية فقد قررت السلطات الجزائرية إجراء سداد للديون الخارجية المتراكمة، وذلك كجزء من عملية استقرار الوضع المالي في الجزائر، وفي تقرير خاص عن الآفاق الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2012، صنف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الجزائر على أنها أقل 20 دولة مدينة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويذكر صندوق النقد الدولي في التقرير

أن الدين الخارجي للجزائر يمثل 2,4% فقط من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012، مقارنة بـ 2,8% في سنة 2011 (Economic Environment)، ويمثل الدين الخارجي للجزائر سنة 2022 دين عام مقدر بـ 2927 مليون دولار أمريكي (Trending economics)، كما هو موضح في الشكل:

شكل رقم (01) : تطور حجم الديون الخارجية للجزائر



Source : Trending economics, <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/external-debtJ>, Accessed on 23/02/2023.

### المحور الثالث: التجارة الخارجية وتهريب العملة الصعبة في الجزائر:

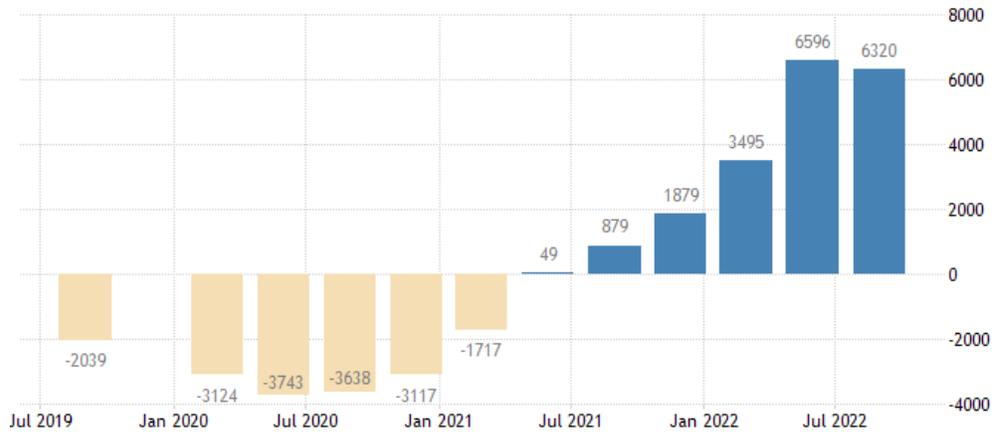
خرجت الجزائر من الاضطرابات التي كانت تعاني منها في التسعينات إلى مرحلة جديدة تركز على التوسع الاقتصادي والانفتاح على الاقتصاد العالمي، ولا يزال هذا التوجه يميز الإصلاحات في السوق الجزائرية، وقد تجلّى ذلك في تحرير السوق المستمر (Mohammedi, O.T, 2010، صفحة 376). وبالتالي فقد مرت التجارة الخارجية بالجزائر بمرحلة الرقابة على التجارة الخارجية وصولاً إلى مرحلة التحرير، كما شهدت المبادلات التجارية في مرحلة التحرير بداية الألفية الثالثة تطورات على مستوى قدرة الإيرادات المتأتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات (بوجعة بلال، ملوك عثمان، 2016، الصفحات 152-153).

إن تركيز الجزائر بين سنتي 2015 و2019 انصب حول التنوع الاقتصادي من خلال توجيه البلاد إلى تجنب الاعتماد المفرط على إنتاج النفط وجذب التجارة والاستثمار الأجنبي، لكن في الجهة المقابلة تم الاصطدام بالظواهر الاقتصادية كالبطالة والتضخم والبطء في النمو. لذلك فإن الإصلاحات الجديدة بعد سنة 2019 والتي تتجه من خلالها الجزائر في الاتجاه الصحيح من خلال ضمان النمو والتنمية عبر الاستثمار، والذي يضمن تدفق المستثمرين الأجانب والذين سيعملون إلى جانب إدخال الاقتصاد الجزائري إلى الأسواق الخارجية، أيضاً توفير تدريباً على التجارة في الخدمات للقوى العاملة الجزائرية. لذلك فقد شهدت الجزائر خلال الألفية الثالثة تنفيذ العديد من السياسات الهادفة إلى تحديث وتحريم أنظمة التجارة الخارجية الجزائرية، وتشمل هذه التدابير على سبيل المثال على المستوى الوطني: مراجعة تبسيط القوانين التجارية التي تهدف إلى تسهيل المعاملات التجارية وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وتشمل التطورات الأخرى إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI)، وقد تم تكليفها بمهمة التسيير والترويج ودعم الاستثمار في البداية كانت الوكالة لتشجيع ودعم

ومراقبة الاستثمار من 1993-2001، ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (موقع وزارة الصناعة، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/12/14). بالإضافة إلى المجلس الوطني للاستثمار (CNI) ومهمته تتمثل في ترقية وتطوير الاستثمارات حيث يعمل على اتخاذ القرارات الاستراتيجية وفحص الملفات المتعلقة بالاستثمار التي تمثل منفعة للاقتصاد الوطني في إطار الصلاحيات المخولة له (إقولي محمد، 2016، صفحة 08).

سنت الجزائر هذه الإجراءات وغيرها خلال العقد الماضي ودفعت بها خطوة أقرب إلى الانضمام إلى منظمة التجارة الخارجية (WTO)، وتم إنشاء المزيد من الحوافز الموجهة للاستثمار الأجنبي. وقد بدأت الجزائر عملية الانضمام إلى منظمة التجارة الخارجية العالمية سنة 1987 (Mohammedi, O.T, 2010، صفحة 377)، كما تتمتع الجزائر باقتصاد مفتوح حيث تمثل التجارة الخارجية 46% من الناتج المحلي الإجمالي، وما هو متعارف عليه هو أن الاقتصاد الجزائري مدفوع بشكل أساسي بقطاع المحروقات، حيث تشكل المحروقات 40% من الناتج المحلي الإجمالي. ويفسر ضعف النمو الاقتصادي في الجزائر بالاتجاه السلبي نحو الاعتماد على إنتاج المحروقات من جهة ونقص التنوع الاقتصادي وعدم اليقين السياسي قبل تفشي وباء كورونا (COVID-19) سنة 2020 (htt). لقد حاولت الجزائر منذ استقلالها سنة 1962 زيادة التدفقات التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من الإجراءات التي سعت إلى اتخاذها والعمل بها لزيادة صادراتها إلى بلدان الاتحاد الأوروبي إلا أن الميزان التجاري للجزائر لا يزال يعاني من العجز، ووفقا للبيانات التي نشرتها وزارة المالية الجزائرية فإنه تم تحقيق فائض في الميزان التجاري بين سنتي 2000 و2014، غير أنها عانت من عجز في الميزان التجاري سنة 2015، حيث بلغ العجز التجاري للجزائر سنة 2015 (13.71 مليار دولار) في عام 2015، وبلغ معدل تغطية الواردات 73%، مقارنة بـ 107% في سنة 2014، وفي سنة 2019 بلغت نسبة عجز الميزان التجاري 6.11 مليار دولار مع تغطية نسبة الواردات من الصادرات 85.43% (Elaguab, M. Kaki, A. Bouznit, M) 2022، صفحة 276)، في حين أنه في سنة 2022 حققت الجزائر فائض في الميزان التجاري تمثل في 6320 مليون دولار أمريكي (Trending economics)، مثل ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (02): الميزان التجاري للجزائر بين سنتي 2019-2022



Source: <https://ar.tradingeconomics.com/algeria/balance-of-trade>, Accessed on 23/02/2023.

إن أسباب العجز في الميزان التجاري بين سنتي 2019-2021 عديدة وقد تُعزى إلى تهريب العملة الأجنبية عن طريق التجارة الخارجية التي أصبحت تعرف انتشارا واسعا خلال الآونة الأخيرة، وقد كشفت أرقام الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد عن تهريب أكثر من 100 مليار دولار ما بين 2005 و2014، وذلك عن طريق تضخيم فواتير مختلف السلع التي تستورد من مختلف المناطق بالعالم، فضلا

عن عمليات التهريب على مستوى المطارات والموانئ الجزائرية (بودهان ياسين، 2014). ومن بين البلدان التي يتم تهريب العملة الأجنبية إليها نجد: دولة الصين الشعبية، دبي، تركيا، فرنسا، واسبانيا وسويسرا، وهي أغلب البلدان التي يقصدها المتعاملين الاقتصاديين قصد التجارة (حمزة كحال، 2022). ويجب التفريق بين تهريب رؤوس الأموال وهروب رؤوس الأموال، حيث يُعد الأخير من بين الظواهر التي تنتشر في الدول النامية والدول المتقدمة على السواء، ولكن الأسباب تختلف، فغالبا ما تتم عمليات هروب رؤوس الأموال في الدول المتقدمة على نحو قانوني وذلك كاستجابة لفروق العوائد والمخاطرة بين الداخل والخارج، أو كوسيلة لتنويع المحافظ المالية للمستثمرين بين المراكز المالية المختلفة، أما على مستوى الدول النامية فيمكن تعريف هروب رؤوس الأموال على أنه يضم كافة الأصول الخارجية المسجلة وغير المسجلة بما في ذلك مشتريات الأصول المالية الأجنبية والاستثمار الأجنبية المباشر، بالإضافة إلى الأصول الحقيقية المملوكة للقطاعات البنكية وغير البنكية سواء كانت عامة أو خاصة، وبالنسبة لتهريب رؤوس الأموال فيقصد به عملية خروج الأموال عن طريق القطاع الخاص والأفراد وإيداعها واستثمارها في الخارج على الرغم من حظر التحويل الذي تفرضه نظم الرقابة على الصرف، أي أن كل مال خرج من الاقتصاد المحلي عن طريق غير رسمي تحظره القوانين والأنظمة النافذة يعد تهريبا (محمد إبراهيم السقا، 2012).

أكد الوزير الأول أمين بن عبد الرحمان في تصريح له في ختام لقاء الحكومة والولاية سنة 2022 أن الجرائم الكبرى التي ارتكبت في حق الاقتصاد الوطني في السنوات السابقة كان السبب فيها بدرجة أولى تضخيم فواتير التجارة الخارجية وإغراق الاقتصاد بسلع ومواد خارج الاحتياجات الحقيقية لتنمية الاقتصاد الوطني. وقد ذكر الوزير أرقاما أدت إلى استنزاف العملة الصعبة ونهب مقدرات وثروات البلاد، ففي سنة 2014 تم استيراد أكثر من 64 مليار دولار لاحتياجات الاقتصاد الوطني، إلا أن القيمة الحقيقية لاحتياجات الاقتصاد لم تتعد 25 مليار دولار أي أن 39 مليار دولار تم تهريبها عن طريق تضخيم الفواتير بطريقة مضللة (جريدة الوطن، 2022)، كما يشير هذا إلى وجود مخاطر تتعلق بغسيل الأموال. لقد جرمت الجزائر غسيل وتهريب الأموال سنة 2004، وبدأت بإجراءات مكافحتها باعتبارها أحد الأفعال التي وصفتها بالإرهابية أو التخريبية، ففي سنة 2005 وضع المشرع الجزائري بعض الأحكام بموجب قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد أنشأت الجزائر وحدة الاستخبارات المالية سنة 2002 (the Financial Intelligence Unit (FIU))، وبالتالي تمت من خلال الأحكام الموضوعة تغطية جميع الجوانب الرئيسية للإطار القانوني لإنشاء نظام جديد لمكافحة غسيل وتهريب الأموال في الجزائر. ويعتقد أن حجم غسيل الأموال من خلال النظام المالي الرسمي الجزائري ضعيف جدا بسبب اللوائح الصارمة والقطاع المصرفي الذي تهيمن عليه البنوك المملوكة للدولة، إذ تراقب السلطات الجزائرية النظام المصرفي باستمرار من أجل التحقق من جميع التحويلات للأموال، وتجدر الإشارة إلى أن ما يساهم في تزايد تهريب الأموال عبر إيجاد الثغرات هو انتشار الأنظمة القديمة المعتمدة على الورق و المسؤولين المصرفيين غير المدربين على العمل في النظام المالي الدولي الحديث (مالك لعلايبي، 2022، الصفحات 932-933).

#### المحور الرابع: أشكال تهريب العملة الصعبة إلى الخارج:

مثلما تم الإشارة سابقا فإن ظاهرة تهريب العملة الصعبة الى الخارج أصبحت ظاهرة منتشرة في البلدان النامية عامة والبلدان العربية خاصة على غرار الدولة الجزائرية التي عانت في الآونة الأخيرة من هذه الظاهرة والتي أثرت بالسلب على جهود التنمية المبدولة فيها، وعمليات التهريب من الممكن أن يصاحبها أعمال أخرى غير مشروعة كالاحتيال على المواطنين أو البنوك أو غيرها من العمليات المنوعة،

وهنا فإن احتمال عودة الأموال ضعيفة جدا مهما اتخذت السلطات من إجراءات او إصلاحات اقتصادية ونقدية (علي سالم أرميس، 2006)، ويمكن تقسيم الظواهر غير الشرعية في المعاملات التجارية إلى ثلاث فئات وهي: (Bhagwati, J, N، 1978، صفحة 64)

- تلك التي تتعلق بالتجاوزات في منح التراخيص والمطالبة بها والتخلص منها؛

- تلك التي تتعلق بالمعاملات التجارية غير المشروعة مثل التهريب والفواتير المزيفة والمزورة؛

- تلك المتعلقة بتدفقات رأس المال، بما في ذلك هروب رؤوس الأموال إلى الخارج والتدفقات الداخلية سعياً وراء أسعار صرف أفضل في السوق السوداء.

ويأخذ التهريب أشكال عديدة سيتم التطرق لها كما يلي:

### 1- التلاعب في فواتير البيع والشراء في مجال التصدير والاستيراد:

قد يقوم المتعامل الاقتصادي بتهريب العملة سواء عن طريق تحويلات بنكية أو تضخيم الفواتير والاستفادة من الفارق بين قيمة الصفقة التجارية الحقيقية والقيمة التجارية المصرح بها، وقد يقوم أيضا بتعاملات غير قانونية من خلال بيع الفارق في السوق الموازية أو يستعمله لتحقيق التهريب الضريبي والجمركي.

يستعمل الأفراد مصدريين ومستوردين سواء كانوا أشخاص معنويين أو طبيعيين التجارة الخارجية لتهريب العملة الصعبة إلى الخارج مستغلين أهم الطرق المعتمدة في تسوية المعاملات التجارية مع الخارج.

**1-1 تهريب الأموال عن طريق التصدير:** يلجأ المتعامل الاقتصادي الذي ينوي تهريب العملة إلى الخارج إلى تخفيض في الفواتير للمعاملات التجارية مع الخارج، بقيمة أقل من القيمة المتفق عليها مع زبون في الخارج (Buehn, A, Eichler. S)، بحيث يتم تقدير قيمة أقل من قيمة السلعة الحقيقية، وذلك من أجل تحويل القيمة المذكورة في الفاتورة إلى داخل الوطن والاحتفاظ بالباقي في الخارج (محمد إبراهيم السقا، 2012).

ويقوم من خلال هذه العملية بالاحتفاظ بالفارق بين القيمتين الحقيقية والمصرح بها للأجهزة القائمة على عملية التصدير كالبنوك والجمارك لحسابه في الخارج، وهذا بالطبع بالاتفاق المبرم بينه وبين المستورد في البلد الآخر (الزبون)، بحيث يتفق الطرفان بتحويل القيمة المذكورة في الفاتورة عن طريق البنك (بنك المستورد والمصدر)، سواء كانت اعتماد مستندي أو تحصيل أو تمويل مباشر ويتم تسليم الفارق باليد كما يقال وهنا تتم عملية تهريب العملة من خلال الاحتفاظ بقيمة الصادرات خارج الوطن دون إرجاعها إلى الداخل والاستفادة منها كاحتياطي (حسين مصطفى كمال، 1967، صفحة 430).

ويلجأ بعض المتعاملين في مجال التصدير بعقد صفقات تجارية ضخمة في صورتها مع متعاملين آخرين في الخارج قصد تهريب أموالهم غير المصرح بها، وهذه العملية تتم بشحن البضائع المصدرة بواسطة وكلاء الشحن والاستيراد، أولاً يذكر اسم المصدر في استمارة التصدير وبعدها يقوم المصدر بمغادرة أرض الوطن نهائياً، أما بالنسبة للبضاعة يتم بيعها لحسابهم مقابل عمولة تسلم للمستورد المذكور في استمارة التصدير أو المذكور في الفاتورة، وهناك من يلجأ إلى هذه العمليات من أجل تبييض وتهريب العملة في آن واحد (محمد علي نظيف، 1954، صفحة 403).

**1-2 تهريب العملة عن طريق الاستيراد:** الشكل الثاني لتهريب العملة وهو عن طريق شراء السلعة من الخارج، وهو ما يعرف بالاستيراد، حيث يقوم المستوردين بالمغالاة في تقدير قيمة وارداتهم بالاتفاق مع المصدر الذي يستورد منه (علي سالم أرميس، 2006، صفحة 247). فالمتعامل يصرح بقيمة أكبر من القيمة الحقيقية للسلعة في الفاتورة وهذا ما يعرف بتضخيم الفواتير، بحيث تكون القيمة المذكورة في الفاتورة أكبر من القيمة الحقيقية للسلعة، ومن ثم تحويل الكتلة النقدية من العملة الصعبة إلى الخارج لتسديد الممول والاحتفاظ بالفارق لدى الممول ليستلمها المستورد فيم بعد بنفسه (اليد باليد)، وقد نصت عليه المادة الأولى من الأمر رقم 22/96 المتعلق بالتشريع الخاص بحركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج المادة 320 من قانون الجمارك والذي نص على أنه يعتبر مخالفة للتشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج (بوابة القانون الجزائري، بلا تاريخ). ويقوم المتعامل هنا بتقديم الملف الأولي والخاص بعملية الاستيراد وصفة البداية: الفاتورة الشكلية بحيث يقوم بتضخيم قيمة الفاتورة التي يدرجها في ملف التوطين الشكلي الأولي، عندما يقوم بفتح الاعتماد المستندي أو التحصيل ففي هاته الحالة المستورد من البداية متعمد في تهريب العملة سواء بدفعات متتالية أو دفعة واحدة، فإن كانت الكمية قليلة تكون عملية التهريب دفعة واحدة، وإن كانت الكمية كبيرة هنا يعتمد المهربين طريقة الدفعات وهذا من أجل تضليل المؤسسات المعنية، وهذا بالطبع يكون بالاتفاق مع المصدر الممول في الخارج. وفي الغالب في هذه الحالة تضخيم الفواتير يكون عن طريق السعر أو الكمية بحيث يكون السعر أو الكمية المذكورين في الفاتورة أكبر بكثير مما هو عليه في الحقيقة للسلعة المراد استيرادها، وهنا يكون المستورد قد حول جزء كبير من العملة الصعبة إلى الخارج (محمد علي نظيف، 1954، صفحة 103).

وقد يقوم بعض المستوردين المهتمين بتهريب العملة بتحويل مبالغ كبيرة تحت مظلة الاستيراد لبضائع ذات قيمة ضخمة، على سبيل المثال استيراد آلات صناعية ضخمة، ومن ثم يسهل تضخيم قيمتها في الفاتورة أو يقوم باستيراد المواد الثمينة كما يُقال ما خف وزنه وغلا ثمنه. هنا نذكر بتجارة الذهب والتي يستعملونها بدرجة أولى في تهريب العملة وعلى نطاق واسع، ويقوم المستورد بعد وصول البضاعة وتحويل ما يقابلها من عملة صعبة وبمبالغ ضخمة برفض تلك البضاعة بحجة أنها ليست البضاعة المطلوبة (منافية لما تم الاتفاق عليه بين المستورد والمصدر) وهذه البضاعة تشوبها عيوب ومن ثم يتم إعادتها إلى الخارج، وهذه العملية غالبا ما يستخدم فيها المستورد طريقة التحصيل المستندي أو التحويل المصرفي لأن عملية التحويل تتم بعد وصول الملف التجاري وقبل وصول السلعة. ويقوم البعض بتغيير وجهة الشحن بعد خروج السلعة من الميناء مباشرة، وهذا بمعية وكلاء الشحن، ويقوم المستورد بمغادرة البلد محل الإقامة وذلك هربا من المتابعات القضائية والمساءلة من قبل السلطات المعنية، بسبب عدم استقباله للبضاعة محل الصفقة التجارية والتي حُوت من أجلها المبالغ بالعملة الصعبة إلى خارج الوطن (محمد علي نظيف، 1954، صفحة 103).

**2- تهريب الثروة والقيم المنقولة:** هناك شكل آخر لتهريب العملة عن طريق تهريب الثروة والقيم المنقولة التي يعتمد أصحابها نقلها وإيداعها بالخارج بأسمائهم، وبخاصة تلك الأموال التي تكون قد نجحت عن تهريب السلع والاتجار في العملة والسوق السوداء والمواد الممنوعة (مثل المخدرات) وهي تعتبر تجارة غير مشروعة وهي منتشرة في غرب إفريقيا (Golub, S, 2015, p. 179)، وتلك العمليات يصعب حصرها وتسجيلها إحصائيا ورغم تلك العمليات التي لا تظهر ولا تسجل في ميزان المدفوعات، إلا أنها بطريقة غير مباشرة تؤثر عليه من جانب ما تمثله من موارد ضائعة بالعملة الأجنبية (علي سالم أرميس، 2006، صفحة 247).

**3- التهريب عن طريق عمولات ووساطة وسماصرة:** تقتطع من القروض والتسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها الدولة في مدة معينة، وهي أموال تدفع لبعض الأشخاص وأصحاب النفوذ على أنها عوائد لقاء خدمات منجزة. وتظهر هذه العمليات بشكل واضح في حالات القروض السلعية، أي في صفقات توريد المنتجات مثل (المواد الغذائية، أو المنتجات الصناعية والتجهيزات الآلية... الخ). وقد أشار البنك الدولي في تقريره عن التنمية لسنة 1985 بخطورة هذه الظاهرة (ظاهرة نهب الأموال) (علي سالم أرميس، 2006، صفحة 248).

**4- مدخرات المواطنين المودعة بالخارج:** الشكل الأخير لهروب الأموال إلى الخارج نجد مدخرات المواطنين العاملين بالخارج والمودعة بأسمائهم في البنوك الخارجية، ولا يفضلون إرسالها إلى بلادهم (وذلك لأسباب مختلفة) وهذه الأموال لا تظهر في ميزان المدفوعات، وقد لا تعد تهريباً وإنما أموال هاربة (علي سالم أرميس، 2006، صفحة 248).

وقد ذكر أحمد عزت وآخرون بأن هروب رؤوس الأموال إلى المراكز المالية الدولية على شكل ودائع مختلفة، ستؤدي إلى نشأة أزمة المديونية الخارجية خاصة في الدول النامية والتي تعاني كثيرا من هذه الظاهرة، حيث واجهت البنوك المحلية نقص الموارد المالية لديها (أحمد عزت محمود متولي وآخرون، 2021).

### المحور الخامس: طرق استغلال العملة المهربة في التهريب من الرسوم الجمركية والتهرب الضريبي:

يعتبر تهريب العملة الصعبة سلاح ذو حدين بيد المستورد أو المصدر على حد سواء، فمن جهة يستفيد المصدر من بيع الكتلة المتحصل عليها في الخارج من العملة الصعبة في السوق الموازي أي أنه يستفيد من فارق سعر الصرف بين معدل سعر الصرف الحقيقي المتداول في البنك وسعر الصرف المتداول في السوق الموازي، حيث دائما يكون سعر الصرف البيع في السوق الموازي أكبر بكثير من سعر صرف البيع لدى البنك، وهنا فقد يبيع المصدر هذه العملة للمستورد من نفس البلد الذي له مقصد من شراء هذه العملة من السوق الموازي في الخارج من أجل الاستفادة من تخفيض حقوق الجمركة عند دخول السلعة الى حدود بلده هذا من جهة، ومن جهة أخرى يقوم بتخفيض قيمة فاتورة الاستيراد الخاصة بهذه السلعة وهذا في حالة ما تكون حقوق الجمركة على قيمة الفاتورة النهائية للسلعة وبعدها نفس السلعة يقوم ببيعها في السوق الموازي بأسعار مضاعفة لسعرها الحقيقي الذي من خلاله تكون عملية التهريب الضريبي، أي أنه يصرح بسعر حقيقي منخفض جدا في فواتير البيع استنادا للملف التجاري للسلعة المستوردة، والذي يحتوي على التصريح الجمركي ذو القيمة المنخفضة، وهنا قد نصادف ثلاث حالات:

- **الحالة الأولى:** يقوم المستورد مباشرة ببيع الكتلة النقدية من العملة الصعبة المهربة في السوق الموازية، كذلك يستفيد بنفس الطريقة المصدر؛

- **الحالة الثانية:** يستعملها هو نفسه في شراء سلع لصالحه ويتم إرجاعها للبلد الأصلي ليستفيد من نفس المزايا المذكورة سابقا، تهرب جمركي (دخول سلعة إلى أرض الوطن) وتهرب ضريبي (عند بيع السلعة فيما بعد)، مع الإشارة إلى أن هذا في ظل غياب الرقابة البعدية بصفة نهائية؛

- **الحالة الثالثة:** فيتم استغلال هاته العملة المهربة سواء من المستورد أو المصدر، في بعض الأعمال في الخارج، مثل شراء العقارات أو استثمارات في بعض المشاريع في الخارج بطريقة غير قانونية أساسا.

هذه العمليات شجعت على إنشاء مكاتب خاصة في تجارة العملة الصعبة، وبالخصوص في دولة الصين الشعبية التي غزت العالم بمنتجاتها وفي شتى الميادين خاصة الصناعية منها إلى درجة وصول منتجاتها إلى كل الدول على غرار الجزائر.

### المحور السادس: الأطر القانونية للحد من ظاهرة تهريب العملة الصعبة عن طريق التجارة الخارجية:

يتعرض الاقتصاد الجزائري منذ عقود إلى استنزاف حقيقي جراء عمليات التهريب عبر الحدود على اختلافها، وينتج عن ذلك خسائر كبيرة تؤثر على الاقتصاد بجميع أنواعه.

وللحد من استمرار ظاهرة تهريب العملة الصعبة، وجب على المسؤولين وصانعي السياسات ومتخذي القرار بالجزائر العمل على وضع نظام قانوني ورقابي صارم يضبط من خلاله نشاط التجارة الخارجية باعتبارها المنفذ الأساسي لعملية تهريب العملة الصعبة، إن التركيز على الزيادة في التعريفات الجمركية أثبت عدم فعاليته ذلك أنه يمكن أن يعتبر حافزا للتهريب والفواتير المزيفة، وهنا نذكر إجراءات السلطات المعنية في السنوات الأخيرة التي سعت إلى تطهير قائمة المستوردين وذلك بإصدار حزمة من القوانين على مستوى التجارة الخارجية الهدف منها التحكم في الواردات وتشجيع الصادرات، حتى يتم ضمان استقرار في الميزان التجاري وهذا ما تم تحقيقه في السنوات الأخيرة (جريدة الوطن، 2022)، وقد أعلنت وزارة التجارة آليات تتعلق بعمليات استيراد البضائع، حيث أن عمليات استيراد البضائع يمكن ممارستها بكل حرية طبقاً لأحكام الأمر 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المعدل و المتمم، المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد و تصدير البضائع وكذا الأحكام التي ينص عليها قانون المالية لسنة 2018. (موقع وزارة التجارة وترقية الصادرات، بلا تاريخ)

وقد يلجأ المتعاملون الاقتصاديون إلى المزج بين التجارة المشروعة وغير المشروعة من أجل تمويه التجارة غير المشروعة، وهذا ما أكده ثورسبي وزملاؤه "Thursby et al" (1991) حيث أشار إلى أن الشركات والمتعاملين الاقتصاديين يلجؤون إلى الأنشطة التجارية القانونية من أجل تمويه أنشطتهم غير القانونية، (Buehn, A ; Eichler, E)

كإجراء وقائي حول قانون رقم 10/90 والمتعلق بالنقد والقرض صلاحية تنظيم ومراقبة التجارة الخارجية للبنك المركزي والبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة، كما حول هذه الصلاحية أيضا لإدارة الجمارك التي بدورها تلعب دور التنسيق مع البنوك والمؤسسات المالية في مجال مراقبة الصادرات والواردات من المنتجات وبالتالي حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج (بلحارث ليندة، 2013، صفحة 18).

ويعتبر قانون النقد والقرض الصادر بالأمر 04/10 من أهم النصوص التشريعية للنظام المصرفي في الجزائر، حيث جاء بقواعد تنظيمية، رقابية، توجيهية تتناسب وخصوصيات اقتصاد السوق، ومنح بنك الجزائر المركزي استقلالاً إجرائياً ومكانة كبيرة للإشراف على القطاع المالي، وكذا الأمر 22/96 المتعلق بقمع مخالفات التشريع والتنظيم الخاصين بالصراف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج المعدل والمتمم، والذي يعتبر النص الإطار للتعريم العقاب بالنسبة لهذه الجريمة، المتمم بالأمر 03/10 وقبله كان متمما بالأمر 01/03 الذي استحدث العديد من الأحكام في هذا المجال، والذي أُلغى أحكام قانون العقوبات المتعلقة بجرائم الصرف وكذا قانون النقد والقرض 11/90، وعلى الرغم من جملة التشريعات المذكورة التي تضمن وتحمي عمليات الصرف، إلا أنه لا تزال هنالك سلوكيات وتصرفات تعوق الاقتصاد الوطني من خلال الكثير من الأفعال التي تمس بعمليات الصرف وحركة رؤوس الأموال (بن خليفة سميرة، 2016، صفحة 463).

وتنص المادة الأولى من الأمر 96-22 المعدل والمتمم رقم 03-01 أنه يعتبر مخالفة أو محاولة مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج بأية وسيلة كانت: (بن قانة يونس، 2018، الصفحات 10-11)

- التصريح الكاذب؛

- عدم مراعاة التزامات التصريح؛

- عدم استرداد الأموال إلى الوطن؛

- عدم مراعاة الإجراءات المنصوص عليها أو الشكليات المطلوبة؛

- عدم الحصول على التراخيص المشترطة أو عدم احترام الشروط المقرنة بها.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تفتقر إلى آليات ومؤسسات رسمية لتحويل العملة الأجنبية، مثل مؤسسات الصرافة التي يقتصر دورها في صرف العملات الأجنبية وفق سعر السوق، وهي الآلية التي تعتمد عليها معظم الدول لمواجهة ظاهرة تهريب العملة إلى الخارج، وهذا ما أتاح تداول العملات الأجنبية في السوق السوداء أو في السوق الموازية للأسواق الرسمية للدولة (السكوار)، وهي الظاهرة التي أصبحت تؤثر بالسلب على عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر (بودهان ياسين، 2014).

### المحور السابع: آثار تهريب العملة الصعبة على الاقتصاد الجزائري:

إن التهريب بشكله العام يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الاقتصاد الوطني، وقد نلتمس أثره على الكتلة النقدية من خلال الحركة غير المشروعة لرؤوس الأموال التي تصاحبه، حيث أن الاستيراد عن طريق التهريب يؤدي إلى توجيه العملة الأجنبية المتوفرة نحو الخارج، كما أن عملية التصدير بدورها والتي تتم عن طريق التهريب من شأنها أن تحرم الدولة من العملة الأجنبية التي تدخل للبلاد، وهي تفلت من مراقبتها ومن حساباتها ليمتد صرفها بالسوق الموازية بأسعار صرف موازية، يتم من خلالها تموين النشاطات غير الرسمية بما فيها نشاطات التهريب وبهذا الشكل يظهر أن سوق الصرف الموازية تتغذى من عمليات التهريب بالإضافة إلى اعتبارها ممولاً لنشاطاتها (صالح بوكروح، 2011-2012، صفحة 12).

وبالإمكان الإشارة إلى أن للتهريب مستويين من الآثار، على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي:

#### 1- آثار تهريب العملة الصعبة على المستوى الخارجي أو الدولي:

بالنسبة للمستوى الخارجي فإن الآثار ستكون على مستوى الميزان التجاري، أو الانعكاسات أو النتائج خلال عملية الاستيراد، مع الإشارة إلى عدم وجود إحصائيات رسمية بهذا الخصوص، ووفقاً لما هو ظاهر فإن الظاهرة لا تزال موجودة وتنتشر بشكل رهيب، وهي تعرف تذبذباً أحياناً تبعاً لمستوى الرقابة التي تفرضها السلطات والأجهزة المختلفة، لكن ما هو مؤكد أن الجزائر استنزفت على امتداد سنوات تقريباً ما يساوي 650 مليار دولار في صورة واردات ذهبت نسبة معتبرة منها في صورة تهريب على شكل تضخيم للفواتير واستيراد سلع غير مطابقة للتصريح المقدم، وفي بعض الأحيان تحويل للعملة دون استيراد سلع بالمطلق نتيجة المحاباة والتواطؤ في الأجهزة المكلفة بذلك، وإذا ما تم بالأخذ بعين الاعتبار تصريح وزير التجارة الأسبق حيث أشار بأن خسائر الجزائر من تضخيم فواتير الاستيراد سنوياً لا تقل عن نسبة 30% من مجموع فاتورة الاستيراد، وبالتالي فإنه بعملية حسابية بسيطة تقدر خسائر التهريب في الميزان التجاري لوحده في حدود 200 مليار دولار خلال الفترة 1999-2018 (حميدوش علي، رابع محمد، 2020، صفحة 56)

وكشفت الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد عن تهريب أكثر من 100 مليار دولار خلال السنوات العشر الأخيرة، والفاعل الرئيسي حسب الخبراء في الميدان هم شركات الاستيراد والتصدير التي تلجأ إلى تضخيم فواتير مختلف السلع المستوردة من مختلف المناطق، فضلا عن عمليات التهريب على مستوى المطارات والموانئ الجزائرية، وقد كشفت إحصائيات المركز الكندي لتحليل العمليات والتصريحات المالية عن بلوغ حجم الأموال التي دخلت كندا من الجزائر خلال الأشهر السبعة الأولى من العام 2019 حجم 78,6 مليون دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها أكثر من 50% من حجم التحويلات المسجلة طيلة سنة 2019، والتي قُدرت بـ 10 ملايين دولار (حميدوش علي، برابح محمد، 2020، صفحة 58)، وقد أشارت فرقة مكافحة الجريمة المالية والاقتصادية التابعة للشرطة القضائية الجزائرية أن الدول التي يتم تهريب العملة الأجنبية إليها هي كل من: سويسرا، فرنسا، إسبانيا وحتى دول الخليج وهو ما أكده رئيس الجمهورية في تصريحه الأخير (htt1)، وقد كبدت عمليات تهريب العملة الصعبة إلى الخارج ما يفوق 5 مليارات دولار سنويا، وهو ما ينذر بالخطر الذي يهدد التنمية الاقتصادية في البلاد.

## 2- آثار تهريب العملة الصعبة على المستوى الداخلي أو الوطني:

على المستوى الوطني فإن الاقتصاد الموازي في انتعاش باستمرار ما دام غير مقيد بضوابط وأطر قانونية، وتزداد الكتلة النقدية المتداولة بشقيها الوطنية منها والعملات الأجنبية بالزيادة والتراكم، مادامت لم تدخل في إطار الاقتصاد الرسمي، وهي بذلك تجعل الاقتصاد الوطني في تآكل مستمر من الداخل، وحجم التأخير قد يطول جميع المؤشرات الاقتصادية الكلية، وبالمخصوص قطاع الحماية والموازنة العامة بعدما استفاد الكثير من الأفراد أشباه المستثمرين من قروض كثيرة غير المستردة في تمويل مختلف الأنشطة خارج نطاق الضرائب، ويشير التقرير السنوي للخارجية الأمريكية أنه في سنة 2017 تم تداول حوالي 40 مليار دولار أمريكي في الاقتصاد غير الرسمي، وإن غابت الأرقام الرسمية حول حجم الأموال المتداولة في سوق صرف العملات الأجنبية (السوق السوداء) فإن تقديرات الخبراء تشير إلى أنه يتم تداول ما يقارب من 9 مليارات دولار سنويا (هذا هو حجم السوق السوداء في 4 دول عربية، 2017).

وقد أكد محافظ بنك الجزائر بالنيابة "عمار حيواني" بالجزائر العاصمة أن أكثر من 5000 مليار دينار جزائري تم تداولها خارج القطاع البنكي سنة 2019 أي ما يزيد عن 50% من أرصدة القروض الممنوحة لمجموع الاقتصاد الوطني وأوضح "حيواني" أن هذا المبلغ يمثل كذلك أزيد من 30% من الكتلة النقدية الإجمالية للبلد، مما يعني أن سياسة الادخار عاجزة (حميدوش علي، برابح محمد، 2020، صفحة 56)

### خلاصة:

بالرغم من أن الجزائر لا تعتبر مركزا ماليا إقليميا، ورغم عدم وجود نسب عالية من الجرائم في الجزائر، إلا أنه يلاحظ وجود عدد من الجرائم الاقتصادية، أبرزها الفساد، التهريب، التزوير والتجارة غير المشروعة، هذا يشير إلى وجود عدد من المخاطر التي تتعلق بتهريب العملة الصعبة والتي أصبحت ظاهرة منتشرة في الجزائر، وذلك من خلال الإحصائيات المخيفة التي سجلتها في السنوات الأخيرة. وتعتبر التجارة الخارجية أحد المنافذ الرئيسية لتهريب العملة الصعبة ويتم ذلك إما بتزوير الفواتير الخاصة بالاستيراد من الخارج أو الفواتير الخاصة بالتصدير للخارج أو التهريب المباشر عن طريق الأفراد في المطارات والموانئ والحدود البرية للوطن. لذلك وجب العمل على وضع نظام رقابي صارم ومتطور لمواجهة هذه التجاوزات التي تحدث في العديد من معاملات التجارة الخارجية سواء كانت استيراد أم تصدير، وذلك بتشديد الرقابة

على جميع الأطراف والمتعاملين في هذا الميدان ، وكذا وضع أطر قانونية ورقابية تنظم حركة رؤوس الأموال من الداخل والخارج أو العكس، وإنشاء أجهزة وإدارات فعالة تسهر على تطبيق هذه القوانين وتراقب جميع العمليات التجارية مع الخارج وتسهر على سد هذا المنفذ والعمل على محاربة هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد التنمية في الجزائر لأنه يمس وبدرجة أولى أحد أهم مقومات الاقتصاد الوطني احتياطي. من أجل ذلك ينبغي على المسؤولين وأصحاب القرار العمل على تنفيذ إجراءات من أجل تقليص حجم التهريب أو الحد منه، كما أن مكافحة التهريب تستحق أن تلقى اهتماماً بالغاً، ليس بسبب آثاره السلبية على موارد الخزينة واحتياطي العملة الصعبة وحسب، بل أيضاً لأنه يجزّب السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية. وقد أشارت مجموعة العمل المالي (Financial Action Task Force) والتي يطلق عليها اسم (The FATF) إلى سعي الجزائر المستمر في تحسين نظام مكافحة غسيل الأموال وتهريب العملة الصعبة... الخ، ولعل أحد أهم الأسباب التي تسببت بتهريب العملة الصعبة هي أن النظام المصرفي الجزائري متخلف لذلك فقد تم إخضاعه لرقابة مشددة من قبل السلطات الجزائرية، كما أن العمليات داخل النظام المصرفي تتسم بالبيروقراطية وهذا ما تسبب في تطور الاقتصاد غير الرسمي، وهو ما أدى إلى صعوبة القضاء عليه. لذلك يتوجب على الجزائر العمل على معالجة أوجه الضعف في مكافحة تهريب الأموال الأجنبية، وهنا يمكننا اقتراح مجموعة من الأساليب التي ستساعد الدولة في ذلك:

- فرض رقابة صارمة خاصة فيما يتعلق بفواتير الاستيراد والتصدير، حيث تعتبر المنفذ الرئيسي لتهريب العملة الصعبة؛
- جعل الرسوم الجمركية في حدود معقولة، ولا تزيد كثيراً عن مستويات البلدان المجاورة، إلا لدوافع اقتصادية مبررة وفي الحدود الضرورية فقط؛
- تقوية الأجهزة المسؤولة عن مكافحة تهريب العملة الصعبة من حيث الإعداد ومن حيث الوسائط والتجهيزات؛
- تشديد العقوبات على مهربي العملة الصعبة والتشدد في محاسبة مرتكبيه دون أي تمييز ذلك أن الجريمة تمس التنمية في الجزائر، وتهدد اقتصاد البلد؛
- الحد من استيراد السلع غير الضرورية وخاصة التي تنتج في الجزائر للحفاظ على احتياطي العملة الصعبة في حدود المعقول؛
- الإسراع في عملية رقمنة كل ما يخص قطاع التجارة الخارجية لتسهيل عملية الرقابة؛
- إنشاء مكاتب خاصة بالصراف للقضاء على السوق الموازية (السكوار)؛
- التحديث المستمر لنطاق تحديد السعر لدى جهاز الجمارك (Fourchette De Prix).

#### قائمة المراجع:

#### المراجع باللغة العربية

#### الكتب:

- عطا الله علي الزبون. (2019). التجارة الخارجية. عمان، الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- أيس أبو خضير، عبد الله صوفان. (2002). اقتصاديات التجارة الخارجية. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- جمال جويدان الجمل. (2010). التجارة الدولية. عمان، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، ط1.

- حسين مصطفى كمال. (1967). الرقابة على النقد والتجارة الخارجية العربية المتحدة. مصر: مكتب القاهرة الحديثة.
- محمد علي نظيف. (1954). طرق تهريب الأموال ومكافحتها. مطابع شركة الإعلانات الشرقية.
- خالد أحمد علي محمود. (2019). التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- مجدي محمود شهاب وآخرون. (1998). أساسيات الاقتصاد الدولي. مصر: دار الجامعة الجديدة.

#### المقالات والمدخلات:

- إقلولي محمد. (2016). عن دور المجلس الوطني للاستثمار. مجلة نقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد 11، رقم 18.1-07،
- السبتي وسيلة، زعرور نعيمة. (2018). مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الدولي والعملة، المجلد 01، العدد 01، ص ص 121-130.
- بن خليفة سميرة. (2016). الآليات القانونية لمكافحة مخالفات تشريع الصرف وحركة رؤوس الأموال. دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، ص ص 461-477.
- بن قانة يونس. (2018). تهريب العملة عن طريق تزوير فواتير التجارة الخارجية. مجلة قانون النقل والنشاطات المينائية، المجلد 05، العدد 01، ص ص 07-19.
- بوجمعة بلال، ملوك عثمان. (2016). تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016. مجلة الحوار الفكري، العدد 11، رقم 12، 140-173.
- حميدوش علي، برباح محمد. (2020). التهريب وأبعاده المختلفة "تهريب العملة بالجزائر" أي دور للحراك في ذلك؟ مجلة دارات سياسية، المجلد 04، العدد 03، ص ص 45-63.
- محمد إبراهيم السقا. (2012). هروب رؤوس الأموال. Récupéré sur الموقع الإلكتروني مجلة "الاقتصادية"، العدد 6868.31.07 : على الموقع [https://www.aleqt.com/2012/07/31/article\\_679067.html](https://www.aleqt.com/2012/07/31/article_679067.html) ، تم الاطلاع عليه يوم 2022/11/19.
- مالك لعلايبي. (2022). دور حوكمة البنوك الجزائرية في مجابهة ظاهرة غسيل الأموال في ظل توصيات فريق العمل المالي لمكافحة غسيل الأموال، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 9، العدد 1، ص ص 926-943
- علي سالم أرميس. (2006) ظاهرة هروب الأموال العربية والمديونية الخارجية، الجماهيرية الليبية. مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 01، العدد 21.

التقارير:

- أحمد عزت محمود متولي وآخرون. (2021). المديونية الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي Récupéré sur المركز الديمقراطي العربي (الدراسات البحثية) : <https://democraticac.de/?p=77228>
- جريدة الوطن. (2022). الوزير أيمن بن عبد الرحمان يكشف أن العصابة افتتحت 39 مليار دولار في عام واحد.

#### مذكرات وأطروحات الدكتوراه:

- بلحارث ليندة. (2013). نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر: أطروحة دكتوراه علوم، تخصص قانون.
- صالح بوكرواح. (2011-2012). واقع التهريب وطرق مكافحته على ضوء الأمر 05-06 المؤرخ في 28 أوت 2005 والمتعلق بمكافحة التهريب. مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع الدولة والمؤسسات العمومية. جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق بن عكنون.

#### مواقع الانترنت:

- بودهان ياسين. (2014). تهريب العملة الأجنبية ظاهرة تهدد الاقتصاد الجزائري. Récupéré sur الجزيرة نت: <https://www.aljazeera.net/ebusiness/2014/12/15>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/12/14
- بوابة القانون الجزائري. Récupéré sur <https://droit.mjjustice.dz/ar>
- موقع وزارة التجارة وترقية الصادرات- e.gov.dz/avis/communiqué-relatif-aux-mecanismes-d-encadrement-des-operations-d-importation-de-marchandises (s.d.). Récupéré sur
- موقع وزارة الصناعة. (تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/12/14) Récupéré sur <http://www.industrie.gov.dz/andi/>
- وحدي محمود حسين. (1984). العلاقات الاقتصادية الدولية. الاسكندرية، مصر: دار الجامعات المصرية.
- حمزة كحال. (2022). عصابات في 4 عواصم تتنافس على تهريب النقد الأجنبي من الجزائر. العربي الجديد.
- هذا هو حجم السوق السوداء في 4 دول عربية، (2017)، على الموقع: <https://www.alaraby.co.uk>

#### المراجع باللغة الأجنبية:

- Bhagwati, J, N. (1978). *Illegal Transactions and Exchange Control*. Récupéré sur <http://www.nber.org/chapters/c1021>
- Buehn, A ; Eichler, E. (s.d.). *Uncovering Smuggling: Worldwide Evidence for Four Types of Trade Misinvoicing*. Récupéré sur , <https://www.freit.org/WorkingPapers/Papers/Other/FREIT176.pdf>, Accessed on 09/12/2022
- Buehn.A, Eichler. S. (s.d.). *Uncovering Smuggling: Worldwide Evidence for Four Types of Trade Misinvoicing*. Récupéré sur : <https://www.freit.org/WorkingPapers/Papers/Other/FREIT176.pdf>, Accessed on 21/11/2022

- Economic Environement. (s.d.). Récupéré sur [https://algeriainvest.com/storage/uploads/discover\\_algeria/documents/1627829176Economic%20Environment.pdf](https://algeriainvest.com/storage/uploads/discover_algeria/documents/1627829176Economic%20Environment.pdf), Accessed on 22/12/2022.
- Elaguab, M. Kaki, A. Bouzmit, M. (2022). TRADE FLOWS BETWEEN ALGERIA AND EUROPEAN UNION COUNTRIES. *Les Cahiers du Cread -Vol. 38 - n° 01*, , 273- 291.
- Golub, S. (2015). Informal cross-border trade and smuggling in. Dans O. L. Morrissey, *Handbook on trade and development*. Edward Elgar.
- Grossman, G.M., Helpman E. (1991). Innovation and Growth in the Global Economy . *Cambridge, MA: MIT press*.
- Helpman, E., Krugman P. ( 1985). Market Structure and Foreign Trade . *Cambridge, MA: MIT Press*.
- Mohammadi, O.T. (2010). INTERNATIONAL TRADE AND INVESTMENT IN ALGERIA: AN OVERVIEW. *Michigan State Journal of International Law, Vol. 18*, 376-409.
- *Algeria risk and compliance report . (2018)*. Récupéré sur [http://www.knowyourcountry.info/files/algeriaamlreportaug2014\\_7.pdf](http://www.knowyourcountry.info/files/algeriaamlreportaug2014_7.pdf), Accessed on 14/12/2022
- Récupéré sur <https://international.groupecreditagricole.com/en/international-support/algeria/economic-overview>, Accessed on 14/12/2022.
- Récupéré sur [http://www.mafhoum.com/syr/articles\\_01/saifan/saifan.htm](http://www.mafhoum.com/syr/articles_01/saifan/saifan.htm)